

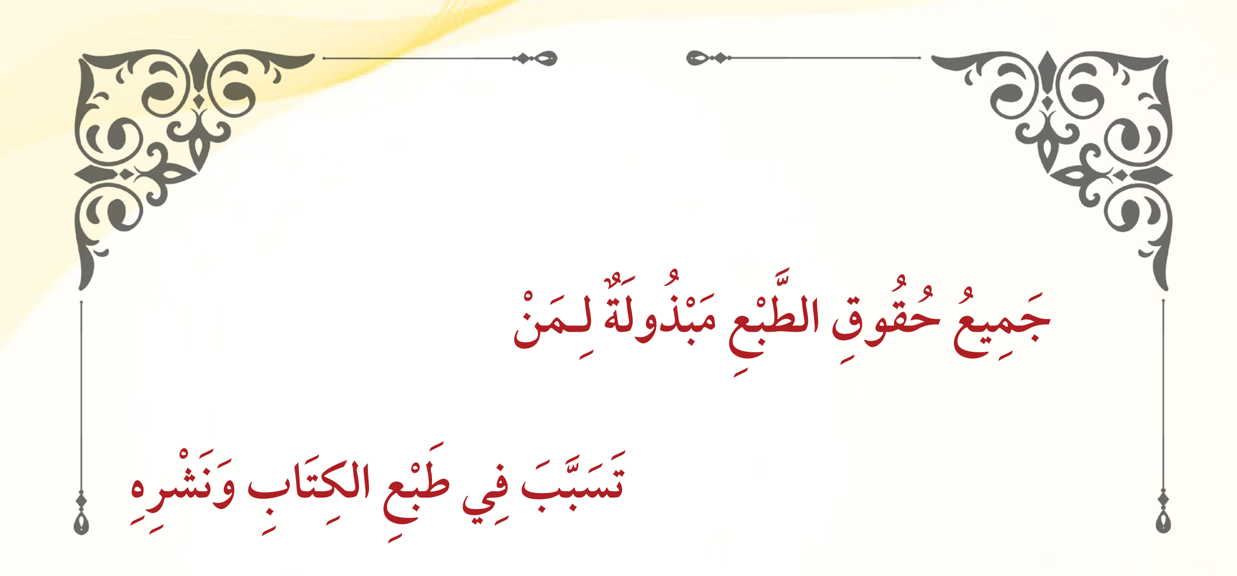
مَنْظُومَةُ

مَرَاتِبِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ عِنْدَ الحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ

فِي كِتَابِهِ «تَقْرِيبِ التَّهْذِيْبِ»

نَظْمُ

أحمد بن علي القَرْني



النَّشْـرَةُ الأُولَى

ذو الـحِجَّةِ ١٤٤١ هـ

لِلتَّواصُلِ مَعَ الـمُؤَلِّفِ

على البَرِيدِ الشَّبَكِيِّ

DAL1388@gmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم



الـمُقدِّمَة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّه الأمين، وعلى آلِه وصحبِه والتابعين، ومَنْ تبعهمْ بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

أما بعدُ؛

فقد كانَ من عادتي أيّامَ الدراسةِ والتدريسِ أنَّني كلَّما مررتُ بكلامٍ منثورٍ يَحتاجُ إلى حِفظٍ، عَقَدْتُه نَظْمًا؛ وذلك:

«لأنَّ حِـفْـظَ الـنَّـثْـرِ لـيـسَ يَـخْـلُـو

مِـنْ نَـوْعِ عُـسْـرٍ، والنِّظَـامُ يَحْلُـو»

ولقد اشتغلْتُ رَدْحًا من الزمنِ بتدريسِ «مُذكِّرةِ كُتُبِ **الجرحِ والتعديلِ**» لشيخِنا العلَّامةِ/ عبدِ العزيزِ بنِ محمد آل عبدِ اللطيفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لتعليمِ طلّابِ الجامعةِ الإسلاميةِ



بالمدينةِ النبويّةِ مناهجَ تلكَ الكتبِ، وكيفيّةَ الاستفادةِ منها.

وكان مِنْ ضِمْنِ كُتبِ المذكِّرةِ كتابُ: «تهذيبِ الكَمالِ في أسماءِ الرجالِ» للحافظِ جمالِ الدينِ المِزِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وفُروعُه.

ومِنْ فُروعِ فُروعِه كتابُ: «تقريبِ التهذيبِ»، لخاتمةِ الحُفَّاظِ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ (ت ٨٥٢ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ذلك السِّفْرُ النفيسُ الذي أبدعَ فيه مؤلِّفُه - كعادتِه في جميعِ مؤلَّفاتِه -؛ حيثُ لخَّصَ فيه أحوالَ رواةِ أصحابِ الكتبِ الستةِ تلخيصًا حَسَنًا بديعًا[١]؛ وذلك أنه قد حَكَمَ «عَلَى

(١) «وقد فرغ من تأليفه سنة (٨٢٧) هـ، لكنه ظلَّ يُعاوِدُ النظرَ فيه: يزيدُ فيه ويَنْقُصُ، ويُوضِّحُ ويُعدِّل إلى قريبٍ من وفاته بسنتين، كما هو واضحٌ من تواريخ الإلحاقات والإضافات التي دوَّنها على النسخة التي كتبها بخطّه من «التقريب» فكان ما دوَّنه في هذا الكتاب خُلاصةً مركَّزةً لما انتهى إليه من رأيٍ واجتهادٍ وحُكمٍ في الرجال المذكورين فيه. =



كُلِّ شَخْصٍ مِنْهُمْ بِحُكْمٍ يَشْمَلُ أَصَحَّ مَا قِيلَ فِيهِ، وَأَعْدَلَ مَا وُصِفَ بِهِ، بِأَلْخَصِ عِبَارَةٍ، وَأَخْلَصَ إِشَارَةٍ، بِحَيْثُ لا تَزِيدُ

= وأصبحتْ لهذا الكتاب منزلةٌ كبيرةٌ عند الذين يَتَعاطَوْنَ صِناعةَ الحديث، ويُعْنَوْنَ بالتخريج، حتى استحوذتْ عليهم أحكامُه بحيثُ كانوا يعتدُّون بالنتائج التي انتهى إليها في حقِّ الرواة». انتهى من تحرير تقريب التهذيب: لبشّار عوّاد وشعيب الأرنؤوط (١/ ١٤).

- **وقال عنه الحافظُ السخاوي:** «وهو عجيبُ الوَضْع، يشتمل على رجال «تهذيب الكمال»، لا تزيد الترجمةُ على السطر، يشتمل على اسم الراوي وأشهر نسبه، وصفته مِنَ القبول وعدمه، وبيان طبقته، مع ضبط ما يُحتاج إلى ضبطه مِنْ ذلك بالحروف، وهو في مجلدة متوسطة». الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٢/ ٦٨٣).

وانظر بقيّةَ مزاياه في كتاب: المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل: لسيّد عبد الماجد الغَوْري - نشر دار ابن كثير، ط ١، ١٤٢٨ هـ - (ص/ ٤٨٧ - ٤٨٩).



كُلُّ تَرْجَمَةٍ عَلَى سَطْرٍ وَاحِدٍ غَالِبًا»[١]، وجَعَلَهُم في اثنتيْ عَشْرةَ مرتبةً بحَسَبِ قُوّتِهم وضَعفِهم.

فأحببتُ أنْ أَنظِمَ هذه المراتبَ في أبياتٍ قليلةٍ؛ تيسيرًا لحفظِها، وتسهيلًا لاستحضارِها، فكانَ ذلكَ في عام (١٤١٨هـ).

ولـمَّا رأيتُ احتفاءَ طلّابِ العلمِ بهذه المنظومة وإقبالَهم عليها[٢]، رأيتُ أنْ أَخُصَّها بهذا الإصدارِ؛ أَخْذًا بالمثلِ

---

(١) من كلام الحافظ في مقدِّمة كتابه تقريب التهذيب (ص/ ٨٠)، بتحقيقِ الشيخِ: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني - ط دار العاصمة، النشرة الثانية، ١٤٢٣ هـ.

وانظر بقيّةَ الكلام على منهجه في كتاب: النُّكت على تقريب التهذيب لسماحة الشيخ العلّامة عبد العزيز بن عبدالله بن باز: للدكتور/ عبدالله الفوزان (ص/ ١٦ - ٢٠).

(٢) فمِنهم مَنْ طَبَعَها ونَشَرَها على **(الشَّنْكَبُوتيّةِ)**، ومِنهم مَنْ سَجَّلَها بصوتِه الرخيمِ وأودَعها **(اليُوتيوب)**، أجزلَ اللهُ لهم جميعًا الأجرَ والمثوبةَ.



القائلِ: «بِيَدِي لا بِيَدِ عَمْرو»![1]؛ ولِتبقى - إنْ شاءَ اللهُ تعالى - مُتَداولةً بأيدي طُلَّابِ العلمِ على مَرِّ الأيّامِ.

وقد بدأتُ بكلام الحافظِ ابنِ حجرٍ أوَّلًا، ثمَّ أتبعتُ ذلك بنَظْمِي لمراتبِهِ، وباللهِ تعالى التوفيقُ.

وكتب

أحمد بن علي بن أحمد القرني
الأستاذُ بكلية الحديث الشريف
بالجامعة الإسلامية - سابقًا



(١) انظر قصة المثل في جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري - ط دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٨٨ م - (١/ ٢٣٥).



تَمْهِيد

قبلَ أنْ أشْرَعَ في ذِكْرِ ما أَرْمِي إليهِ، أُحِبُّ أَنْ أذكُرَ هنا بعضَ التنبيهاتِ المُهمّةِ عن هاتيكَ المراتبِ، فأقولُ مُستعينًا باللهِ، مُستَمِيحًا عطاياه :

* التنبيهُ الأوَّلُ *

اعلمْ أنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ في مراتبِهِ هذه قد اختطَّ لنفسِهِ:

١ - مَنهَجًا مُبْتَكَرًا.

٢ - خاصًّا بكتابِه هذا.

ومِمَّن نصَّ على الأولِ: الدكتورُ/ قاسم علي سعد[1].

ومِمَّن أشار إلى الثاني: الشيخُ/ عبدُ الفتَّاحِ أبو غُدَّة،

(١) في كتابه «مباحث في علم الجرح والتعديل» - دار البشائر الإسلامية، ط ١، عام ١٤٠٨ هـ - (ص/ ٤٨).



حيثُ قال: «قَسَّم الحافظُ ابنُ حجر في فاتحة كتابه «تقريب التهذيب» مراتبَ الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرةَ مرتبةً، ولكن يبدو للمتأمِّل في كلامه أنَّ هذه المراتبَ مرتبطةٌ بما ساقه في كتابه فقط، وأنها اصطلاحٌ له فيه، وليستْ هي لمراتب الجرح والتعديل مطلقًا: في كل كتابٍ، كما فهمه شيخُنا العلامةُ أحمدُ شاكر رحمه الله تعالى، في تعليقه على «الباعث الحثيث» ص١١٧، فوَهِمَ، وإليكَ عبارةَ الحافظ ابن حجر في كتابه المذكور، **قال رحمه الله تعالى:**

«... وهي أني أحكُمُ على كلِّ شخصٍ منهم بحكمٍ يَشمَلُ أصحَّ ما قيل فيه، وأعدَلَ ما وُصِف به، بألْخَصِ عبارة، وأخلَصِ إشارة، بحيثُ لا تَزيدُ كلُّ ترجمتِهِ على سطرٍ واحدٍ غالبًا، تجمع اسمَ الرجل واسمَ أبيه وجدِّه، ومُنتهى أشهرِ نِسْبته ونَسَبِهِ، وكُنيتِه ولَقَبِه، مع ضبط ما يُشْكِلُ من ذلك



بالحروف، ثم صِفَتِهِ التي يَختصُّ بها من جَرْح أو تعديل، ثم التعريفِ بعَصْر كل راوٍ منهم، بحيثُ يكون قائمًا مَقامَ ما حذفتُه من ذِكر شيوخِه والرواةِ عنه، إلَّا من لا يُؤْمَنُ لَبْسُه.

وباعتبار ما ذكرتُ: انحصر ليَ الكلامُ على أحوالِهم في اثنتيْ عشرةَ مرتبةً. . .». ثم ذكرها.

ومما يُؤكِّدُ هذا الذي قلتُه: أنها مراتبُ مرتبطةٌ بكتابه واصطلاحٌ له فيه فقط، أنه قال: «المرتبةُ السادسةُ: من ليس له من الحديثِ إلَّا القليل، ولم يثبُت فيه ما يُترَك حديثُه من أجله، وإليه الإشارةُ بلفظ مقبولٍ حيث يُتابَع، وإلا فليِّنُ الحديث». انتهى.

والوصف بلفظ (مقبول ...) اصطلاحٌ له فيه قطعًا، لم يُذكرْ في كتاب سابِقيه ... فدَلَّ هذا على أن هذا التقسيم للمراتب من الحافظ ابن حجر: خاصٌّ بكتابه «تقريب



التهذيب» فحسْب، فاعْرِفْهُ ولا تَغْفَلْ فإنه مُهِمٌّ جدًّا»[١].

ومِمَّنْ تابعه على هذا الرأي أيضًا الشيخُ/ علي بن حسن الحلبي، **فإنه قال:** «يَغلُبُ على الظنِّ أنَّ هذه المراتبَ إنما هي خاصّةٌ بالحافظِ ابنِ حجر، وليستْ مُطلَقَةً عند جميعِ النُّقّاد والأئمة. فاعتبارُها نِظامًا للنقدِ في علمِ الجرحِ

---

(١) **من تعليقاتِه على كتابِ:** «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» لعبد الحيّ اللكنوي - نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٣، ١٤٠٧هـ - (ص١٨٣ - ١٨٤).

- **قال الدكتور/ سيّد عبد الماجد الغَوْري** تعليقًا على كلامِ أبي غدَّة: «لعلَّ الحافظَ رحمه الله تعالى يستعملُ هذا اللفظَ (أيْ: مقبول) فيمن وثَّقهم ابنُ حبان فقط، ولم يذكرْ فيهم توثيقًا لغيره. قارنْ «تهذيب التهذيب» و «تقريب التهذيب» يتَّضِحْ لكَ هذا».

المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل: (ص/ ٢٠٨).

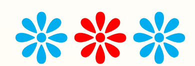
وسيأتي مزيدُ بيانٍ **لهذا** عند الكلام على المرتبة نفسها في كلام الحافظ ابن حجر.



والتعديلِ، لا يَخفى ما فيه!!»[(١)].

قلتُ: كلاهُما مُتَّجِهٌ، ولكنَّ هذا لا يَمنعُ أنْ يُستفادَ من مراتبه هذه في غير رُواةِ «التقريب»، لا سيّما المراتبُ التي ليستْ خاصّةً به في كتابه هذا - كاصطلاحِ مقبولٍ مثلًا -.

وعليهِ فلا ضَيْرَ على مَنْ ذكر مراتبَه هذه ضِمنَ مراتبِ الجرح والتعديل على وجهِ العمومِ، كالشيخِ/ أحمدَ شاكر مثلًا، والله تعالى أعلم.



(١) من تعليقاته على الباعث الحثيث للشيخ أحمدُ شاكر - نشرة وزارة الأوقاف القطرية، ١٤٣٥ هـ - (١/ ٣١٩).



* التنبيهُ الثاني *

اجتهدَ الشيخُ/ أحمدُ شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فوزَّعَ مراتبَ الرواةِ التي ذكرها الحافظُ ابنُ حجر على أقسامِ الحديثِ باعتبارِ درجاتِه من حيثُ الصحّةُ والضعْفُ، فقال:

«والدرجاتُ مِنْ بعدِ الصحابةِ[1]:

فما كان من الثانية والثالثة، فحديثُه صحيحٌ من الدرجات الأولى، وغالبُه في «الصحيحيْن».

وما كان من الدرجة الرابعة فحديثُه صحيحٌ من الدرجة الثانية، وهو الذي يُحَسِّنُهُ الترمذيُّ، ويسكتُ عليه أبو داود.

وما بعدَها فمِن المردود، إلَّا إذا تعدَّدتْ طُرُقُهُ ممَّا كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوَّى بذلك ويصيرُ حسنًا لغيره.

(١) أيْ: أنَّ الصحابةَ - لعدالتِهم وثقتِهم - خارجونَ عن هذا التقسيمِ الاصطلاحيِّ. (مِن كلام محقِّق الكتاب).



وما كان من السابعة إلى آخرِها فضعيفٌ، على اختلاف درجات الضعف، مِن المنكر إلى الموضوع [1].

وقد نُوزِعَ الشيخُ أحمدُ شاكر في توزيعِه هذا، وأُخِذتْ عليه فيه مآخِذُ، وأحسنُ من ناقشه في هذه المآخِذ الدكتورُ/ وليد بن حسن العاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «**منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها**» [2]، وهو سببُ تأليفه هذا الكتاب.

وسببُ وقوعِ الشيخِ/ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الخطأ، هو أنّ الحافظَ ابنَ حجر لم يُرِدْ بمراتبِه هذه بيانَ درجةِ أحاديثِ الرواةِ من حيثُ الصحةُ والضعفُ، ولو أراد هذا لذَكَرَه، وإنما أراد بيانَ حال الرواة (فقط) جرحًا وتعديلًا.

ومعلومٌ عند أهل الاختصاص أنَّ الحديثَ المقبولَ له شروطٌ أخرى سوى عدالة الراوي وضبطه.

---

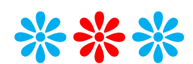
(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (١/ ٣١٩).

(٢) انظر منه (ص/ ٢٧) فما بعد.

وكتابه هذا مطبوعٌ في دار النفائس، ط ١، ١٤١٨ هـ.



ومِنْ هنا نعلمُ خطأَ بعضِ المتعجِّلين في الحكم على الأحاديث صِحةً وضعفًا؛ استنادًا لأحكام الحافظ ابن حجر على الرواة في «تقريب التهذيب» فحسْب!





* التنبيهُ الثالثُ *

ظهرتْ كتبٌ عِدَّةٌ تناولتْ كتابَ «تقريب التهذيب»، إمَّا تحريرًا لأحكامه، وإمَّا اختصارًا لتراجمه، وإمَّا تعقُّبًا لمؤلِّفه، وإمّا تنكيتًا على كتابِه.... إلخ.

وقد تفاوتتْ في مناهجِها وطريقةِ تناولها، وكلٌّ منها قد أدَّى خِدمةً معيَّنةً لهذا الكتاب العظيم.

بَيْدَ أنَّ أفضلَها وأنفعَها - من وِجهةِ نظري -: كتابُ «تذْهيب تقريب التهذيب»: للشيخ/ طارق بن عوض الله بن محمد حفظه الله[1]، فقد وُفِّقَ الشيخُ في كتابه هذا أيَّما توفيقٍ؛ حيثُ جمع في كتابه هذا جميعَ أقوالِ الحافظِ ابنِ حجر - التي استقرأَها من كتبه الأخرى كلِّها (على كثرتها!) صفحةً صفحةً، وسطرًا سطرًا! - وضمَّها إلى «تقريب

(١) ويقع كتابُه في ستةِ أجْلادٍ متوسِّطةٍ، وهو من مطبوعات مكتبة الرشد ناشرون، وقد صدرت طبعتُه الأولى في ١٤٣١ هـ.



التهذيب»؛ ممَّا ساهم في حَلِّ كثيرٍ من الإشكالاتِ التي وقعتْ في «تقريب التهذيب» ممّا لوحظَ على الحافظ ابن حجر، إضافةً إلى ما تضمّنتْهُ تلك الأقوالُ من فوائدَ علميّةٍ ونِكاتٍ نقديَّةٍ يصعبُ الوصولُ إليها في بطونِ الكتبِ.

ثم إنَّ المؤلِّفَ لم يكتفِ بهذا! بل ضَمَّ إلى أقوالِ الحافظِ ابنِ حجر أقوالَ الحافظ الذهبيّ من جميعِ كتبه! فأصبحتْ كلُّ ترجمةٍ مُذَيَّلةً بأقوالِ هذيْنِ الحافظيْنِ اللذيْنِ هما عمدةُ العلماء المتأخِّرين في معرفة الرجال.

فجزى اللهُ المؤلِّفَ خيرَ الجزاءِ على هذا العملِ الإبداعيِّ الرائدِ، وجعل ذلك في ميزانِ حسناتِه.





مَرَاتِبِ الجَرْحِ وَالتّعْدِيْلِ
عِنْدَ الحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي كِتَابِهِ «تَقْرِيبِ التّهْذِيْبِ»

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]:

«وَبِاعْتِبَارِ مَا ذَكَرْتُ، انْحَصَرَ لِيَ الْكَلامُ عَلَى أَحْوَالِهِمْ[٢] فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَرْتَبَةً ...

فَأَوَّلُهَا: الصَّحَابَةُ، فَأُصَرِّحُ بِذَلِكَ لِشَرَفِهِمْ[٣].

---

(١) تقريب التهذيب (ص/ ٨٠ – ٨١).

(٢) يَعْنِي رواةَ أصحابِ الكتبِ الستةِ.

(٣) قال الشيخُ/ عبدُ الفتاح أبو غدّة: «بَدَهِيٌّ أنَّ هذا التقديمَ، إنما هو بالنظر إلى العدالة، أمّا بالنظر إلى الضبط الذي هو الحفظُ، فلا مَدْخلَ لذاتِ الصحبةِ فيه، فقد استفاض أنَّ بعضَ الصحابة أحفَظُ من بعضٍ، وأنَّ بعضَهم نَسيَ، وقد يكون غيرُ الصحابيِّ أحفظَ من الصحابي، وإليك شواهدَه: .... » ثم ذكرَ بعضَ الشواهد. انتهى من تعليقاتِه على كتابِ «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للكنوي (ص/ ١٨٤). وانظر: المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل: لسيد عبد الماجد الغَوْري (ص/ ٢٠٧).



الثَّانِيَةُ: مَنْ أُكِّدَ مَدْحُهُ؛ إِمَّا: بِأَفْعَلَ: كَأَوْثَقِ النَّاسِ.

أَوْ بِتَكْرِيرِ الصِّفَةِ لَفْظًا: كَثِقَةٍ ثِقَةٍ، **أَوْ مَعْنًى**: كَثِقَةٍ حَافِظٍ[١].

الثَّالِثَةُ: مَنْ أُفْرِدَ بِصِفَةٍ: كَثِقَةٍ، **أَوْ**: مُتْقِنٍ، **أَوْ**: ثَبْتٍ، **أَوْ**: عَدْلٍ.

الرَّابِعَةُ: مَنْ قَصُرَ عَنْ دَرَجَةِ الثَّالِثَةِ قَلِيلًا، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ: بِصَدُوقٍ، **أَوْ**: لا بَأْسَ بِهِ، **أَوْ**: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

الْخَامِسَةُ: مَنْ قَصُرَ عَنِ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ:

---

(١) **دَمَجَ الحافظُ ابنُ حجر هنا** بين مَا أُكِّدَ مَدْحُهُ بأفعلَ ونحوِها وبينَ مَا أُكِّدَ بتكْريرِ الصفةِ، والأَوْلى الفَصْلُ بينهما وجَعْلُهما مَرتبتين كما جرى عليه النُّقَّادُ.

وهو الذي مشى عليه الحافظُ في «نخبة الفِكَر» (ص/ ٣٥) بتحقيقي - حيثُ قال: «**وَمَرَاتِب التَّعْدِيْل: وَأَرْفَعُهَا: الْوَصْفُ بِأَفْعَلَ؛ كَـ: أَوْثَقِ النَّاسِ. ثُمَّ: مَا تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ أَوْ صِفَتَيْنِ؛ كَـ: ثِقَةٍ ثِقَةٍ، أَوْ ثِقَةٍ حَافِظٍ**». **وانظر**: مباحث في علم الجرح والتعديل: لقاسم علي سعد (ص/ ٣٠).



بِصَدُوقٍ سَيْءِ الْحِفْظِ، **أَوْ**: صَدُوقٍ يَهِمُ، **أَوْ**: لَهُ أَوْهَامٌ، **أَوْ**: يُخْطِئُ، **أَوْ**: تَغَيَّرَ بِأَخَرَةٍ[1].

وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ: **مَنْ رُمِيَ بِنَوْعٍ مِنَ الْبِدْعَةِ**: كَالتَّشَيُّعِ، وَالْقَدَرِ، وَالنَّصْبِ، وَالإِرْجَاءِ، وَالتَّجَهُّمِ[2]؛ مَعَ بَيَانِ الدَّاعِيَةِ مِنْ غَيْرِهِ.

---

(١) **قال الشيخُ/ طارق بن عوض الله**: «لعلَّ ابنَ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ حيثُ يصفُ هذا الضرْبَ من الرواة بـ «صدوق»، يقصد به أنه وإنْ كان عنده قَدْرٌ من الضبطِ، إلّا أنه ليس بالقدر الكافي لقبول ما يتفرّد به من الروايات. أو أنه أراد به إثباتَ العدالة فقط دون الضبط، كما هو مسلكُ المتقدِّمين، حيثُ يُطلقون هذا الوصفَ كثيرًا على العدل دونَ الضابط، يُعرف ذلك بتتبُّع كلامهم وتأمّله. ومَنْ نظر في «التقريب» للحافظ ابن حجر، وجدَ مصداقَ ذلك». تذهيب تقريب التهذيب (١/ ٢٣) . وانظر لِزامًا (١/ ١١) منه.

(٢) **اعترضَ على هذا الشيخُ الألبانيُّ** في تعليقاته على الباعث الحثيث (١/ ٣١٨) **بقوله**: «في هذا الإلحاق نظرٌ بيِّنٌ». مستندًا إلى تفصيلٍ للحافظِ ابنِ حجرٍ نفسِه ذكره في كتابه «نزهة النظر» (ص/ ١٢٢) - بتحقيق: الرُّحيلي - **قال فيه**: «التحقيقُ: أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكَفَّرٍ ببدعةٍ؛ =



السَّادِسَةُ: مَنْ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ إِلاَّ الْقَلِيلُ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ مَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ مِنْ أَجْلِهِ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظِ: مَقْبُولٍ، حَيْثُ يُتَابَعُ، وَإِلَّا فَلَيِّنُ الْحَدِيثِ[1].

= لأن كلَّ طائفةٍ تدَّعي أن مخالفيها مبتدعةٌ، وقد تُبالغُ فتكفِّرُ مخالفَها، فلو أُخِذَ ذلك على الإطلاق لاسْتلزم تكفيرَ جميعِ الطوائفِ.

فالمعتمدُ أن الذي تُرَدُّ روايتُه مَن أَنكر أمرًا متواترًا مِن الشرع، معلومًا من الدين بالضرورة، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ، فأمَّا من لم يكن بهذه الصفة، وانضمَّ إلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع مِن قبوله».

قال الشيخُ/ أحمدُ شاكر في الباعث الحثيث (١/ ٣٠١): «وهذا الذي قاله الحافظُ هو الحقُّ الجديرُ بالاعتبار، ويؤيده النظرُ الصحيحُ».

(١) انظر كلامَ الشيخ/ طارق بن عوض الله على هذه المرتبة في مقدمة كتابه النفيس «تذهيب تقريب التهذيب» (١/ ١٢) فقد أجاد وأفاد.
وقد تقدَّم تعليقُ الشيخ/ عبد الفتاح أبي غدة على هذه المرتبة في التنبيه الأول.



السَّابِعَةُ: **مَنْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُوَثَّقْ،** وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظِ: مَسْتُورٍ، **أَوْ:** مَجْهُولِ الْحَالِ(١).

الثَّامِنَةُ: **مَنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ تَوْثِيقٌ لِمُعْتَبَرٍ، وَوُجِدَ فِيهِ إِطْلاقُ الضَّعْفِ، وَلَوْ لَمْ يُفَسَّرْ،** وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظِ: ضَعِيفٍ.

التَّاسِعَةُ: **مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُوَثَّقْ،** وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظِ: مَجْهُولٍ.

الْعَاشِرَةُ: **مَنْ لَمْ يُوَثَّقْ الْبَتَّةَ، وَضُعِّفَ مَعَ ذَلِكَ بِقَادِحٍ،**

---

(١) **جاء في كتاب:** النُّكت على تقريب التهذيب لسماحة الشيخ العلّامة عبد العزيز بن عبدالله بن باز، (ص/ ٣٥) **ما نصُّه:** «هذا يدلُّ على أنَّ صاحبَ المرتبة السادسة لا يكون مقبولًا إلَّا إذا كان قد وثَّقه بعضُ الأئمة، وإلَّا لم يكن بينَه وبينَ صاحب السابعة فَرْقٌ، ويَغلبُ على ظنِّي أني قد وقفتُ على نسخةٍ من هذا الكتاب ذكر فيها في أصحاب المرتبة السادسة ما نصُّه: «وقد وُثِّقَ»؛ فليُحرَّرْ. حُرِّر في ١٣/ ٣/ ١٤٠٠هـ».

وانظر تعليقَ محقِّقِ الكتابِ عليه.



وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ: بِمَتْرُوكٍ، أَوْ: مَتْرُوكِ الْحَدِيثِ، أَوْ: وَاهِي الْحَدِيثِ، أَوْ: سَاقِطٍ.

الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: مَنْ اتُّـهِمَ بِالْكَذِبِ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: مَنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَذِبِ وَالْوَضْعِ»[1].



(١) وانظر بعضَ الملاحظات على هذا التقسيم في: المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل: لسيد عبد الماجد الغَوْري (ص/ ٢٠٩).



مَنْظُومَةُ

مَرَاتِبِ الجَرْحِ وَالتّعْدِيْلِ عِنْدَ الحافظِ ابْنِ حَجَرٍ

في كِتَابِهِ «تَقْرِيبِ التّهْذِيْبِ»

الْـحَـمْـدُ لِلَّـهِ ، وَصَـلَّـى رَبِّـيْ
عَلَـى النَّبِـيْ وَآلِـهِ وَالصَّحْـبِ

وَبَـعْـدُ ؛ فَـافْـقَـهْ هَـذِهِ الـمَـرَاتِبَـا
فِي الـجَرْحِ وَالتَّعْدِيْلِ ، وَاحْفَظْ دَائِبَـا

نَـظَـمْـتُ مَـا أَوْرَدَهُ ابْـنُ حَجَـرِ
فِـي أَوَّلِ «التَّقْرِيْـبِ» مِثْـلَ الـدُّرَرِ

أَوَّلُـهَـا : صَـحَـابَـةٌ لِأَحْـمَـدَا
وَبَعْـدُ : مَـنْ تَوْثِيْقُهُـمْ تَأَكَّـدَا

إِمَّـا بِـأَفْـعَـلٍ كَـأَوْثَـقِ الـمَـلَا
أَوْ صِفَـةٍ كَرَّرْتَـهَـا عَلَـى الـوَلَا



وَبَعْدَهُمْ : مَنْ أُفْرِدُوْا بِصِفَةِ

كَثِقَةٍ ، أَوْ مُتْقِنٍ ، أَوْ حُجَّةِ

ثُمَّ يَلِيْهِمْ بَعْدَ ذَاكَ : مَنْ قَصُرْ

عَنْهُمْ قَلِيْلًا ؛ كَصَدُوقٍ ، فَاعْتَبِرْ

وَبَعْدَهُ : صَدُوقُ لَكِنْ قَدْ رُمِيْ

بِسُوْءِ حِفْظٍ ، أَوْ بِوَهْمٍ ، فَاعْلَمِ

كَذَاكَ مَنْ تَغَيَّرُوا بِأَخَرَهْ

وَمَنْ أَتَى بِبِدْعَةٍ مُسْتَنْكَرَهْ

ثُمَّ الَّذِيْ لَمْ يَرْوِ إِلَّا مَا نَدَرْ

وَلَمْ يُضَعَّفْ مِنْ إِمَامٍ مُعْتَبَرْ

فَذَاكَ مَقْبُوْلٌ مَعَ المُتَابَعَهْ

أَوْ لَا ، فَلَيِّنُ الحَدِيْثِ ، فَادْفَعَهْ

ثُمَّ يَلِيْ : مَجْهُوْلُ حَالٍ بَعْدَ ذَا

ثُمَّ ضَعِيْفٌ بَعْدَهُ ، فَلْيُنْبَذَا



وَبَعْدَ ذَا : مَجْهُوْلُ عَيْنٍ ضُعِّفَا
ثُمَّ : الَّذِيْ بِالتَّرْكِ بَعْدُ وُصِفَا

مُتَّهَمٌ بِكَذِبٍ حَادِيْ عَشَرْ
وَبَعْدَ ذَاكَ : كَاذِبٌ ، وَهْوَ أَشَرْ

فَهَذِهِ مَرَاتِبُ الرُّوَاةِ قَدْ
لَخَّصْتُهَا نَظْمًا ، فَهَاكَ مَا تَوَدْ

مُخْتَتِمًا بِالْحَمْدِ ، وَالصَّلَاةِ
عَلَى النَّبِيْ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ

تَمَّتْ الـمَنْظُومة

